

Distr.
GENERAL

A/43/705
13 October 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

UN UNRWA

NOV 3 1988

UN/SA COLLECTION



الدورة الثالثة والاربعين
البند ١٣ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيط إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت الذي أعده السيد رينالدو غاليندو بول (السلفادور) ، الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان ، عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ، وفقاً للفقرة ١٣ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٩/١٩٨٨ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ .

المرفق

تقرير مؤقت عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ،
أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان وفقاً لقرار اللجنة
١٣٧/١٩٨٨ رقم ٦٩/١٩٨٨ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	المحتوى
٣	٤ - ٤	أولا - مقدمة
٤	١١-٥	ثانيا - الرسائل المتبادلة مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية ...
٤	١١-٥	ألف - الرسائل الخطية
٨	١١	باء - الالتفاء مع ممثل حكومة جمهورية إيران الإسلامية ..
٨	٥١-١٢	ثالثا - المعلومات المتاحة للممثل الخاص
٨	٢٠-١٢	ألف - المعلومات الشفوية
١٢	٤٦-٢١	باء - المعلومات الخطية
١٢	٣٣-٢٢	١ - الحق في الحياة
		٢ - الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة
١٥	٣٥-٣٤	٣ - الحق في الحرية والأمن الشخصي
١٥	٤٠-٣٦	٤ - المعلومات المتعلقة بحالة اتباع المذهب البهائي
١٧	٤٦-٤١	جيم - معلومات جديدة اضافية تتعلق بانتهاكات مزعومة للحق في الحياة
١٨	٥١-٤٧	رابعا - دراسة الآراء التي أعربت عنها مؤخراً حكومة جمهورية إيران الإسلامية
١٩	٦٣-٥٢	ألف - مسألة السياسة في حقوق الإنسان
٢٠	٥٥-٥٤	باء - التوافق بين القانون الإسلامي والقانون الدولي
٢٠	٥٧-٥٦	جيم - التعاون من جانب حكومة جمهورية إيران الإسلامية ..
٢١	٦٠-٥٨	DAL - اطلاق سراح السجناء
٢٢	٦٢-٦١	هاء - الردود المفصلة على الادعاءات
٢٢	٦٣	خامسا - ملاحظات عامة

أولاً - مقدمة

- ١ - قررت لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها الرابعة والأربعين ، بموجب قرارها ٦٩/١٩٨٨ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أن تمدد لمدة ستة أخرى ولاية الممثل الخاص وفقاً لقرار اللجنة ٥٤/١٩٨٤ المؤرخ في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤ ، وطلبت من الممثل الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، وتقريراً نهائياً إلى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين .
- ٢ - عملاً بالفقرة ١٢ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٩/١٩٨٨ ، يقدم الممثل الخاص طيباً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين هذا التقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية .
- ٣ - وجرياً على ما أتبع في التقارير السابقة التي أعدها الممثل الخاص ، يتضمن الفرع الثاني من التقرير المؤقت الرسائل المتبادلة بين الممثل الخاص والحكومة الإيرانية . أما الفرع الثالث فيورد المعلومات ، الشفوية والخطية على السواء ، التي تلقاها الممثل الخاص منذ تجديد ولايته ، بشأن تطور حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هذا البلد . ويتضمن الفرع الرابع دراسة للآراء التي أبدتها الحكومة الإيرانية مؤخراً . ويبدو أن نظر الآراء التي ترد في هذا التقرير قد جاء في وقت مناسب ، لأنه يمكن أن يكون عوناً للجمعية العامة في مداولاتها المتعلقة بالمسألة والقرار الذي قد تتخذه بعد ذلك . ويورد الفرع الخامس ملاحظات عامة .
- ٤ - أما التقرير النهائي الذي سيقدم إلى لجنة حقوق الإنسان فسوف يتناول بقدر من التفصيل بعض المسائل المتعلقة بالنظام القانوني المعمول به في جمهورية إيران الإسلامية . ومن هذه المسائل مسألة وجود سبل انتقام في جمهورية إيران الإسلامية ومدى اتفاقها مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وسيجري أيضاً دراسة بعض النقاط التي قد ترغب الحكومة الإيرانية أن توليها الاعتبار بمناسبة انتهاء الفترة التجريبية لقانونها الجنائي ، قصد توفيقه مع المكوّن الدولي .

ثانيا - الرسائل المتباينة مع حكومة جمهورية
إيران الإسلامية

الف - الرسائل الخطية

٥ - في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ بعث الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف رسالة إلى الممثل الخاص ردا على الرسالة التي وجهها إليه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ (اقتبست في تقرير الممثل الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان ، الوثيقة E/CN.4/1988/24 ، الفقرة ٦) ونصها كما يلي :

"تلقيت باحترام رسالتكم المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ،
ويسرني أن أفيدكم بأن حكومة جمهورية إيران الإسلامية ، وقد أحاطت علمًا
بمحتويات الرسالة ومرفقاتها ، ستبذل أقصى ما في وسعها للتعاون مع مركز
حقوق الإنسان لتقديم أية معلومات تراها ذات صلة بالمزاعم التي يُدعى بها
عليها .

"ويمكن وضع ترتيب لللتقاء معا ومناقشة المسألة ، ونحن نترقب
أخطارنا في أقرب وقت بزمان هذا الاجتماع ومكانه .

"وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن رغبتي في استمرار العلاقة
الطيبة القائمة بين مؤسستينا" .

٦ - وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ وجّه الممثل الدائم رسالة إلى الممثل الخاص تتعلق
بمسألة المدىين الأكراد التي ورد ذكرها في الفقرة ٢٣ من التقرير (E/CN.4/1988/24)
المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان ، ونصها كما يلي :

"نظرا لأن تقريركم إلى لجنة حقوق الإنسان تضمن مسألة الأكراد ، أود
أن امتنع انتباهم إلى عدة نقاط في هذا الشأن :

"١ - أن العراق قام بترحيل الآف من الأكراد عنوة واكراها . وفي
الوقت الحاضر يتّخذ معظم هؤلاء المرحلين إيران مأوى لهم .

٣١ - إن الأحياء السكنية للأكراد العراقيين تتعرض بصفة دائمة للدك والقصف من جانب العراق على الأخص بالقنابل العنقودية وقنابل النابالم .

٣٢ - إن الأكراد العراقيين يهاجمون بالأسلحة الكيميائية ، ومن المرات البغيضة للغاية التي استخدمت فيها هذه الأسلحة الهجوم الذي هن على السكان الأكراد في حلبجة في منطقة السليمانية بالعراق ، ولقي على إثره ٥٠٠ شهود مصرعهم وأصيب ٥٠٠ آخرون . وكما ذكر أحد الصحفيين الغربيين ، وإنما أُنقل عنه اترقى أكثر من ١٠٠ جثة لأمرأة وطفل وشيخ في شوارع وأزقة وأفنيه هذه المدينة التي أصبحت خاوية ، ضحايا لاشتعال هجوم بالأسلحة الكيميائية يتعرض له مدنيون . هناك ضحايا يحتضنون أطفالهم في ضمة مكون ، وضحايا آخرون تجمدت حركتهم على عتبات أبوابهم . وفي منازل أخرى صارت القباء غرفاً للموت لمن حاول من السكان الفرار من السحابة الاشتعل من الهواء التي انسلت إليهم في ملائكة ردمكم لتقضي عليهم . وخارج المنازل كانت الجثث المنتفخة ملقاة في الشوارع هنا وهناك .

"يا صاحب السعادة ، إن هناك مئات من الأكراد مستعدون لأن تقوموا باستجوابهم شهوداً على الجرائم الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام العراقي . ونحن بانتظار ردكم بسرعة على النداء العاجل الذي يتوجه به هؤلاء الأكراد اليكم كي تقوموا باستجوابهم" .

٧ - وردنا على هذه الرسالة وجه الممثل الخاص في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ رسالة إلى الممثل الدائم ، ونصها كما يلي :

"أشكركم على رسالتكم المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٨ . وقد اطلعنا بعينية على محتوياتها ، ويبدو لي أنها تتعلق بأعمال من جانب الحكومة العراقية ضد الأكراد الذين يحملون الجنسية العراقية ويعيشون على التراب العراقي . وبذلك يبدو أن الحالة المشار إليها في رسالتكم ، مهما كانت درجة خطورتها ، لا تدخل في نطاق الولاية المنوط بها .

"إلا أن رسالتكم تشير إلى معلومات كانت قد وردت إلى وقمت بإدراجها في آخر تقاريري إلى لجنة حقوق الإنسان (الفقرة ٢٣) ولذلك فسوف أحيل

تضامينها الى الاجهزه المختمه في الامم المتحده عن طريق الاشارة اليها في تقريري المقرب . وقد تقوم هذه الاجهزه وقتئذ باتخاذ اجراءات حسبما تراه مناسباً .

- وفي أعقاب اتخاذ القرار ٦٩/١٩٨٨ للجنة حقوق الانسان وبعد أن اتخذ مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٧/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وجه الممثل الخاص في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ رسالة الى وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية يحيى
بها اليه نص القرار . ونفع الرسالة كما يلي :

يشرفني أن أشير إلى قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٩/١٩٨٨ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ، وأن أرفق نصه طيبا . وربما تلاحظون سعادتكم أن لجنة حقوق الإنسان قررت أن تمدد ولايتي كممثل خاص لها لسنة أخرى ، وطلبت مني أن أقدم تقريرا مؤقتا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، وتقريرا نهائيا إلى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين .

"أَوْدُ أَنْ تُؤكِّد لِسَاعَاتِكُمْ أَنَّنِي عازِمٌ كَمَا سِقْلَيْ أَنْ فَعَلْتُ عَقْبَ تَعْيِينِي
مُمثِلاً خاصَّاً لِلْجَنةَ ، عَلَى تَفْعِيلِ الْوَلَايَةِ وَالْمَسْؤُلِيَّاتِ الَّتِي أَنْاطَتْهَا بِي الْجَنةَ
بِرُوحِ مِنْ الْمَوْضِعِيَّةِ وَالتَّجَرْدِ الْكَامِلِينَ .

"وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأخبركم اقتناعي الشديد بضرورة استمرار وزيادة تعزيز الاتصالات المباشرة مع حكومة سعادتكم كي يتتسنى لي الاطلاع بمسؤولياتي كاملة . وسأظل تحت تصرف حكومة سعادتكم بالنسبة لأية اتصالات قد ترغب في اجرائها معي عن طريق مركز حقوق الانسان في قصر الامم يختيف" .

- وفي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وبعد أن عقد الممثل الخام سلسلة من جلسات الاستماع غير الرسمية حتى فيها أمامه ١٦ شخصاً من ادعوا معرفة وتجربة مباشرة بمختلف جوانب حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ، عن تجاربهم ، قام بتوجيه رسالة إلى الممثل الدائم ناقلاً له خلاصة للبيانات التي أدلّ بها هؤلاء الأشخاص ، بالإضافة إلى معلومات خطية كان قد تلقاها . وتترد هذه الخلاصات للمعلومات الشفوية والخطية في الفرع الثالث أدناه . وكان نص الرسالة كما يلى :

"أود أن أخطركم بأنني أثناء زيارتي لجنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٣٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ قمت ، في إطار الولاية المنوطه بي بمقتضى قرار لجنة حقوق الانسان ٦٩/١٩٨٨ بعقد سلسلة من جلسات الاستماع غير الرسمية مع ستة عشر شخصاً أدعوا أن لديهم معرفة وتجربة مباشرة بمختلف جوانب حالة حقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية . ومرفق طيا للعلم خلاصة لادعاءات التي أثيرت في غضون هذه الجلسات .

"ومرفق كذلك للعلم خلاصة لادعاءات التي وردت في وثائق ورسائل مختلفة قدمها اليّ في الشهور الاخيرة عدد من المنظمات والافراد المعنيين .

" وسيكون من دواعي امتناني تلقي أية معلومات أو تعليقات قد ترغّب حكومة سعادتكم في تقديمها فيما يتعلق بهذه الادعاءات .

"أود أن أخبركم أيضاً انتي اعتزم زيارة مركز حقوق الانسان في جنيف في الفترة من ٣٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، بمناسبة اعداد تقريري المؤقت الى الجمعية العامة . وأأمل في امكان ترتيب اجتماع بيننا بهذه المناسبة من أجل مواملة الحوار الذي بدأناه في العام الماضي ، وأن تكتنفه نفس الروح البناءة والابيجابية التي تجلت في البيان الذي أدليتم به سعادتكم في ٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، أمام الدورة الرابعة والأربعين للجنة حقوق الانسان ، والبيان الذي أدلّى به السيد أستاذ المراقب عن جمهورية ايران الاسلامية في ١٩ آب/اغسطس ١٩٨٨ أمام الدورة الأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات" .

١٠ - وفي ٣٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ وفي اعقاب ورود معلومات عن موجة اعدامات أدعى بوقوعها في جمهورية ايران الاسلامية منذ شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وجه الممثل الخاص رسالة الى الممثل الدائم ، أحال فيها خلاصة لهذه الادعاءات ، بالإضافة الى خلاصة لادعاءات المتعلقة بالتمييز ضد اتباع المذهب البهائي . وترد هذه الخلاصات في الفرع الثالث أدناه . وكان نص الرسالة كما يلي :

"الحالا برسالتي المؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، التي أحلت بها لسعادتكم خلاصات للمعلومات الشفوية والخطية التي تلقيتها في الاشهر الاخيرة ، أود في هذا المقام أن أقدم اليكم مزيداً من الادعاءات التفصيلية التي عرضت

عليه في الاونة الاخيرة . وسيكون من دواعي امتناني ان اتلقي أية معلومات او تعليلات قد تود حكومة سعادتكم ان تقدمها فيما يتعلق بهذه الادعاءات .

باء - الالقاء مع ممثل حكومة جمهورية ايران الاسلامية

١١ - في ٢٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ عقد في مكتب الامم المتحدة بجنيف اجتماع بين الممثل الخاص والسيد اسدي القائم بالاعمال للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى مكتب الامم المتحدة بجنيف . وفي اثناء الاجتماع أكد الممثل الخاص أهمية تلقي ردود وافية من الحكومة الايرانية بشأن الادعاءات المقدمة اليها ، حتى يتتسن تقديم صورة كاملة عن الحالة الى اجهزة الامم المتحدة المختصة . ونوقشت أيضا مسائل أخرى تتتعلق بولاية الممثل الخاص .

ثالثا - المعلومات المتاحة للممثل الخاص

ألف - المعلومات الشفوية

١٢ - في ٢١ و ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، عقد الممثل الخاص سلسلة من جلسات الاستماع غير الرسمية مع ١٦ شخصاً ادعوا بأنهم على معرفة وخبرة مباشرة بشئ جوانب حالة حقوق الانسان في جمهورية ايران الاسلامية ، ووصف هؤلاء تجربتهم . وكان سبعه من الاشخاص الذين مثلوا أمام الممثل الخاص من البهائيين وطلبو عدم الكشف عن هويتهم . ووصف الاشخاص التسعة الاخرين أنفسهم بأنهم متتعاطفون مع منظمة مجاهدين . وهؤلاء الاشخاص ، حسب ترتيب مثولهم أمام الممثل الخاص هم : السيدة جوكار كوبراه ، والسيد محمد رضا — ، والسيد أبو الفضل بارزغار فتحى ، والسيد ما شاء الله ميكانكي ، والسيد محمود داوودي ، والسيدة مریم حاجی خانیان ، والسيد محمود — (لم يذكر لقباً شخصین بناء على طلب صاحبیهما) .

١٣ - وصرح جميع الاشخاص الذين مثلوا أمام الممثل الخاص بأنهم أمضوا مدة مختلفة في السجون في ايران . وفي حالة المتعاطفين مع منظمة مجاهدين ، تراوحت المدد التي قضوها في السجن بين خمس و ست سنوات . وأكد عدة اشخاص من هؤلاء انهم شهدوا عمليات إعدام في السجن . وادعى آخرون أن بعض أفراد أسرهم أو أقارب آخرين قد أعدموا . وذكر أحد البهائيين الذين مثلوا أمام الممثل الخاص أن ثلاثة آخرين من أفراد الطائفة البهائية ، كانوا معتقلين معه في نفس السجن في عام ١٩٨١ ، أعدموا في وقت

لاحق ، وهم السيد أميني ، والسيد باب زاده ، والسيد خيرخاه . وأكد شخص آخر من أفراد الطائفة البهائية أن فرددين من أسرته ، السيد والستة سيفاشاي ، أعدما في حزيران/يونيه ١٩٨٣ ، بتهمة أنها من الأعضاء النشطين في طائفة البهائيين . ولم تسلم جشتاهم إلى أسرتهما ، وإنما دفنتهما الحرس الثوري بالإضافة إلى بهائيين آخرين كانوا قد أعدموا ، كل اثنين أو ثلاثة في قبر واحد ، في مقابر شيراز . كما تعرف نفس الشخص على فرددين آخرين من الطائفة البهائية تم اعدامهما في وقت لاحق وهما السيد أردشير أخطاري ، عضو المجلس البهائي الوطني المتنقل ، وقد أعدم في ٢٨ آيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بعد ثلاث سنوات من السجن ، والسيد جهانغير هدايتی ، وهو أيضا عضو في المجلس البهائي الوطني ، وقد أعدم في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٤ .

١٤ - وذكرت السيدة جوكار كوبنراه أن ابن اختها ، محمود سافاغی ، توفي في السجن تحت تأثير التعذيب . وذكر السيد بهمان جنات صادي أنه تم ، في الفترة التي كان فيها في السجن اعدام ٩٠ سجينًا في ليلة واحدة ، في ثلاث مجموعات متتالية ، كل منها ٣٠ شخصا . وعلم فيما بعد أن عدد الأشخاص الذين أعدموا في تلك الليلة بلغ ١٥٥ شخصا ، وأنهم دفنتوا جميعا في قبر جماعي واحد . وقد تعرف شخصيا على أمير تم اعدامه ، اسمه حسن مفای وكان عمره ٦٥ سنة . وادعى كذلك أن السياسة المتعلقة بإعدام السجناء تغيرت بحلول عام ١٩٨٧ ، وأن اعدام السجناء لم يعد يتم في سجن ايفين وإنما في منازل عديدة في المدينة . وذكرت الانسة فاجییاه کربلائی فاتح ائتها شهدت ، في فترة اعتقالها بسجن کومیته مشترک ، في عام ١٩٨٧ ، وفاة معتقلة تلقب مختارزاده تحت تأثير التعذيب . ويدعى أن اختها المسماة زهرة ، توفيت أيضًا تحت تأثير التعذيب . وأكد السيد أبو الفضل بارزغار فتحي أن قرابية ٢٠ معتقلًا ، من بين حوالي ٧٠٠ أضربوا عن الطعام في سجن ايفين في عام ١٩٨٧ للاحتجاج على ظروف سجنهم تعرضوا للضرب وتم اعدامهم في وقت لاحق . وتحدثت السيدة مریم حاجی خانیان عن عدة معارف تم اعدامهم . ومن بين هؤلاء صهرها ، مرتضی حابازیان ، وامرأة تبلغ من العمر ٦٠ سنة خديجة زابیبی ، التي اغتصبت وأعدمت ، وجميع أبنائها الذين أعدموا أيضًا يوصفهم من المتعاطفين مع منظمة مجاهدين . واعدم في عام ١٩٨٧ رجل آخر هو حسن صباغی ، الذي اعتقل قبل حظر نشاط منظمة مجاهدين . وذكر محمد رضا — أنه تم اعدام سجين كان معه في سجن غوهاردشت يدعى ناصر ناظری عقاباً له على تلاوة آيات قرآنية .

١٥ - وادعى جميع الذين مثلوا أمام الممثل الخاص أنهم تعرضوا لمعاملة سيئة وتعذيب جسدي ونفسي . وإن أكثر اشكال التعذيب شيوعا هو الجلد وخاصة على بطان القدم ، والضرب من قبل عدة حرّان في نفس الوقت . وتعرفت عدة أشخاص لعمليات اعدام

غير حقيقية وإلى أشكال أخرى من أشكال التعذيب النفسي منها التهديد بالاعتداء الجنسي والتهديد بتعذيب آباء وأمهات المعتقلين أو أبنائهم أو أزواجهم . ووافت ظروف السجن باستمرار بانها سيئة للغاية . فالزنزانات ضيقة ورطبة ومظلمة وشديدة الاكتظاظ . والطعام غير كاف ورديء . والاحوال الصحية سيئة جداً مما يسفر عن انتشار الامراض الجلدية وغيرها من الامراض بين المعتقلين كما ان فرص العرض على الاطباء والحصول على الادوية غير كافية . غالباً ما يوجد السجناء السياسيون مع المجرمين العاديين ، ومن بينهم مدمنو المخدرات . ومن السجون التي يُدعى ان الظروف فيها سيئة جداً غيزل - حصار في خرج ، وايفين في طهران ، وصالح آباد ، وغوهاردشت وسافاه في شمالي ايران .

١٦ - ووصف بعض الاشخاص الذين مثلوا أمام الممثل الخاص أشكالاً معينة من التعذيب ادعوا أنهم تعرضوا لها أو شهدوها . وذكرت السيدة جوكار كوبراه أنها شهدت ، أثناء وجودها في السجن أطفالاً تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و ١١ سنة ، أغليتهم من الفتيات ، يكلفون بأعمال قسرية . وشهدت فتيات يتعرضن للاغتصاب من قبل أفراد الحرس الشوري ، كما شهدت أطفالاً آخرين لا تتجاوز أعمارهم ست سنوات يتعرضون للتعذيب . وشهدت أيضاً نساء يُعذبن مباشرة بعد الولادة ، وذكرت بالخصوص اسم مریم عبد الله . ووصف محمد رضا — ومحمد داوودي أحد أشكال التعذيب يعرف بـ "النعش" ويتمثل في إجلال السجين معمص العينين ، في صندوق يشبه النعش يُدفع إلى حائط بمورة متكررة . وذكر محمد داوودي اسم سجينتين ادعى أنهما تعرضوا لهذا النوع من التعذيب وهما مغربي ورشيدي . وأكد عدة أشخاص أن أساليب التعذيب الممارسة في السجون الإيرانية قد أصبحت في السنوات الأخيرة ، وخاصة منذ عام ١٩٨٧ ، أكثر تطوراً وأنه تتخذ تدابير للقضاء على آية آثار للتعذيب الجسدي . وتستخدم أنواع جديدة من الكُبول في عملية الجلد ويُفصل السجناء الذين يتعرضون للتعذيب عن الآخرين ويحتفظ بهم في أماكن أخرى إلى أن تخفي آثار التعذيب . وأكد بهمان جنات صاديقي أن أحد أساليب التعذيب الجديدة يتمثل في إقحام بعض محترفي الإجرام المتواхشين بين السجناء السياسيين وتحريضهم على تعذيب واغتصاب غيرهم من السجناء . وأكد كذلك أنه تستخدم منذ عام ١٩٨٧ للة تقوم بفرز الإبر في باطن قدم السجين بعد جلده بالكُبول ، وذلك للقضاء على التورم وعلامات التعذيب الأخرى . وكشف بعض الأشخاص للممثل الخاص ثوابتاً وأشاراً ظاهرة على أجزاء شتى من أجسامهم ، ادعوا أنها نتيجة للتعذيب في السجن .

١٧ - ووصف أكثريّة الأشخاص الذين مثلوا أمام الممثل الخاص محاكمتهم في السجن بأنها اجراءات مستعجلة للغاية لا تستغرق أحياناً أكثر من بضع دقائق . وتتم تلك

الإجراءات أمام قاض من رجال الدين وأحياناً أمام قاض ومسؤول آخر من رجال الدين يؤدي دور المستوجب . وفي بعض الحالات لم يطأطع المتهم على الحكم إلا بعد أشهر من المحاكمة . ولا يتمكن أحد من الحصول على محام كما أنه ليست هناك امكانية الاستئناف لدى هيئة أعلى . وفي بعض الحالات تمارس ضفوط على المتهمين لدفعهم إلى إنكار عقيدتهم واعتناق الإسلام ، أو التراجع عن أيديولوجياتهم السياسية والظهور على التليفزيون لإعلان توبتهم . وكان البعض معموبي العبيدين أثناء محاكمتهم . وأكد بهمان جنات صادقي أن المحكمة ، وتتألف من قاض يدعى رافاندي ومدع يدعى كاتشوي ، اعترفت أثناء محاكمته ، التي جرت بعد اعتقاله في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، قبل حظر منظمة مجاهدين ، بأن اعتقاله كان غير قانوني ولكنها حكمت عليه رغم ذلك بالسجن لمدة ستة أشهر . واستفرقت محاكمة أبو الفضل بارزغار فتحي ثلاثة دقائق ، بعد اعتقاله في السجن لمدة سنة . وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات ولكن سجن في الواقع سنتين . وذكر محمد داودي أنه حوكم مرتين أمام نفس القاضي من رجال الدين ويُدعى أن هذا الأخير اقترب عليه في كل المرتين أن يتعاون مع النظام . وقد رفض ذلك لأن التعاون يعني جلد مجناء آخرين وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات ولكن سجن في الواقع أربع سنوات .

١٨ - ووصف أتباع المذهب البهائي الذين مثلوا أمام الممثل الخاص حالات حتى من الاضطهاد والمضايقة تعرضوا لها هم أنفسهم أو شعرت لها أفراد أسرهم وأدت بهم في النهاية إلى مفادة بلدتهم . إن أملووب المضايقة الأكثر شيوعاً الذي عانى منه كل البهائيين تقريباً الذين حضروا أمام الممثل الخاص هو حرمانهم من سبل المعيشة ومن التعليم العالي .

١٩ - ووصف كل البهائيين الذين مثلوا أمام الممثل الخاص أساليب الاعتقال والاستجواب الوحشية التي وقعوا ضحيتها ، وقد حدث معظم ذلك في أوائل الثمانينيات . وفي جميع تلك الحالات كانت الاعتقالات مصحوبة بالتفتيش عن الكتابات والوثائق البهائية ومصادرتها . وكثيراً ما كان الاستجواب وحشياً ومصحوباً بالضرب وبالنفخ على الأفراد للارتداد عن مذهبهم . وفي المحاكمات المعقودة في السجون بحضور واحد أو اثنين من رجال الدين المسؤولين كانت تعرض على هؤلاء الأفراد دائمًا امكانية الارتداد عن مذهبهم والافراج عنهم فوراً واسترجاع جميع حقوقهم وممتلكاتهم . ومن بين الاتهامات التي كانت توجه إليهم في أكثر الأحوال تهمة التعاون مع النظام الامبريلي السابق والتجمس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأسرائيل .

٢٠ - وقال أحد الذين مثلوا أمام الممثل الخاص ، وكان ينتمي إلى المذهب الزرادشتى في الأصل ولكنه اعتنق البهائية فيما بعد ، إن أحد القضاة من رجال الدين ، اسمه مصباح ، واختصاصه النظر في قضايا البهائيين ، أصدر عليه حكما بالاعدام لاعتناقه البهائية ولزواجه بامرأة بهائية . وحكم عليه القاضي أيضًا بإعادة كل الأجرور التي حمل عليها طوال سنوات عمله . وأدلى شخص آخر بشهادته عن حالة امرأة بهائية كان دخلها الوحيد حصيلة بيتها من الایجار . فقيل إن القاضي مصباح صادر هذا البيت وأجره إلى أقاربه . وقيل عن القاضي نفسه إنه شارك في ضرب السجناء البهائيين ضربا مبرحا مسببا لهم إصابات خطيرة .

باء - المعلومات الخطية

٢١ - ما زال الممثل الخاص يتلقى معلومات خطية ضمن الوثائق والتقارير المختلفة التي توفرها له هيئات معدنية عديدة ، بما فيها المنظمات غير الحكومية ذات المركز الامتشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتحتوي تلك المعلومات ادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية ايران الاسلامية ترجع إلى الفترة بين تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وتموز/يوليه ١٩٨٨ . ويرد أدناه موجز لتلك الادعاءات .

١ - الحق في الحياة

٢٢ - في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، ادعى أن ٤٠ شخصا وفوا بهم من السجناء السياسيين ، أعدموا في سجن ايفين بعد اشتراكهم في اضراب عن الطعام .

٢٣ - ووفقا للتقرير نشر في جريدة كيهان في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، صدق المجلس القضائي الأعلى على ٢٤ حكما بالاعدام صدرت على افراد من مجموعات المعارضة .

٢٤ - وذكرت الجريدة نفسها في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ أن المجلس القضائي الأعلى صدق على احكام بالاعدام على سبعة من أعضاء "الجماعات الصغيرة الملحدة والمنافقة" كانت قد أصدرتها المحاكم الاسلامية في غرب اذربيجان وفي اصفهان وإسلام . ولم تقدم أية تفاصيل عن طبيعة الجماعات المعنية أو عن الاتهامات الموجهة ضد السجناء المدنيين .

٢٥ - ووفقاً للتقرير نشر في جريدة كيهان في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أُعدم في سادج عضوان من الحزب الديمقراطي الكردي ، وهما كريم قادر زاده وعبد الله برنجاني .

٢٦ - وادعى أن محمد أمين دانيش الذي اعتقل في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في ايران شهر ، عن ثم قُتل في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وحرقت جثته فيما بعد ، وقيل لسرته إنه انتحر بحرق نفسه . وقيل إن أخيه الذي كان حيئاً في نفس الزنزانة أبلغ عن وقوع الحالة .

٢٧ - وزعم أنه جرى في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ في سجن اييفين بطهران اعدام انشروا لطفي ، وحجة محمد بور ، وحجة الله معبدوي لأنهم حسب الزعم ، حاولوا قلب حكومة جمهورية ايران الاسلامية وشاركوا في اشتباكات مسلحة مع قوات الحكومة . وكان السيد لطفي عضواً بارزاً في منظمة فدائبي الشعب الايرانية (الاقلبية) . وقد وصف السيد بسور بأنه عضو في اتحاد الشيوعيين الايرانيين وقيل عن السيد معبدوي إنه عضو في منظمة مجاهدين .

٢٨ - وادعى أيضاً أن ١٢ شخصاً ، قيل إنهم من السجناء السياسيين ، أُعدموا في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وأُعلن عن هوية أربعة فقط من هؤلاء الأشخاص المدعى اعدامهم . وهؤلاء هم : قمارس زارشيناري ، وسيميين فرزين ، وسيد ازارانغ ، وفرامارز صادقي . ووفقاً لبيان المعلومات يوجد بالحبس الانفرادي ، بانتظار الاعدام ، ٥٥ شخصاً آخر قيل إنهم من السجناء السياسيين . وقيل إن التهم الموجهة ضد هؤلاء لم تعلن قط وأنهم حرموا من حقهم في محاكمة عادلة وعلنية .

٢٩ - ووفقاً للتقرير نشر في جريدة كيهان في ٣ آب/اغسطس ١٩٨٨ أُعدم في ١ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، ١٠ أعضاء من منظمة مجاهدين بالشنق في مكان عام في باختران غربي ايران .

٣٠ - ووفقاً لمعلومات من وكالة أنباء جمهورية ايران الاسلامية ، نقلتها وكالة روبيتر في ٤ و ٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، أُعدم في ٣ آب/اغسطس ١٩٨٨ أحد أعضاء منظمة مجاهدين البارزين ، بالشنق في مكان عام في إيلام غربي ايران . وفي ٤ آب/اغسطس ١٩٨٨ شنق عضوان آخران من هذه المنظمة في كانفافار غربي ايران .

٣١ - وفي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، أدعى أن مذبحة قد وقعت في القاعة الرئيسية لسجن ايفين ، في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، راح ضحيتها ٢٠٠ شخص قيل إنهم من السجناء السياسيين والمعتاغفين مع منظمة مجاهدين . وادعى أيضاً أنه في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ نقلت ٨٦٠ جثة من "جثث السجناء السياسيين الذين أعدموا" من سجن ايفين في طهران إلى مقابر بهشت زهرة .

٣٢ - وبالاضافة إلى ذلك ، استمر الممثل الخام في تلقي معلومات استناداً إلى تقارير صحافية ايرانية رسمية عن احكام الاعدام التي صدرت وطبقت على اشخاص أدينوا بارتكاب جرائم ، مثل القتل والاتجار بالمخدرات . وكانت إحدى الحالات المبلغ بوقوعها شخص شاباً من مهدي شهر عمره ١٧ سنة ، شنق بعد ادانته بقتل طفل صغير . وكانت جريدة كيهان قد نشرت هذه الحالة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وتضمنت حالات أخرى ما يلي : محمد علي باراتي وعمره ٣٠ عاماً ، ومحمد رحيم انواري ، وعمره ١٨ عاماً ، وقد شنق في سجن قصر طهران بتهمة القتل (كيهان ، ٦ آذار/مارس ١٩٨٨) ؛ وجهاشيت طاهري خان ، وعمره ٢٤ عاماً ، وكرم بهمانی ، وعمره ٢١ عاماً ، وقد تم اعدامهما في قصرين بتهمة السطو المسلح (كيهان ، ٨ آذار/مارس ١٩٨٨) ؛ ومحمد نياستاني ، ووالئي رمت ، وناصر حسن نجاد وعلى كمالی ، الاعضاء في مجموعة تعرف باسم "سكوربيو" ، وقد تم اعدامهم في بوجنورد بتهمة الاعتداء جنسياً على اطفال (كيهان ، ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨) ؛ وعباس عميد باش ، وقد أعدم في مكان عام في شيراز بتهمة قتل فتاة مفيرة (كيهان ، ١٥ أيار/مايو ١٩٨٨) ؛ وهناك أربعة اشخاص آخرين قيل إنهم "ارهابيون ملحدون" ، لم يفصح عن اسمائهم أعدموا بعد أن صدق المجلس القضائي الاعلى على احكام الاعدام الصادرة ضدهم (اطلاقات ، ١٦ أيار/مايو ١٩٨٨) .

٣٣ - وبالاضافة إلى ذلك تلقى الممثل الخام ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، معلومات تفيد بأن احكاماً بالاعدام صدرت ضد ٦٧ سجين ، من سجن ايفين وغوهاردشت ، وجهت اليهم تهمة الانساب إلى مجموعات سياسية مختلفة . وادعى أن المجلس القضائي الاعلى صدق على هذه الاحكام . ولم ترد أية معلومات عن مصير هؤلاء السجناء . وأبلغ أيضاً (كيهان ، ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٨) أن محكمة في شيراز أصدرت حكماً بالاعدام رجماً بالحجارة ضد امرأة تسمى ادجيبارز كيشافارز ، لارتكابها الزنا ولقتل زوجها . وأبلغ أن من المقرر تطبيق هذا الحكم في مكان عام ، في بلدة مردشت ، بعد فترة قصيرة . وورد في صحيفة "جمهوري اسلامي" في عددها الصادر في ١١ تموز/يوليه ١٩٨٨ أن المجلس القضائي الاعلى صدق على احكام الاعدام الصادرة ضد ١٠ اشخاص وصفوا بأنهم "جواسيس ومعارضون للشورة" وأدينوا بتهمة التعاون مع العراق .

٢ - الحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة

٢٤ - استمر الممثل الخاص في تلقي معلومات تفيد استمرار التعذيب في السجون الإيرانية وأنه عادة ما يأخذ صورة الضرر والجلد بالكبسول على جميع أجزاء الجسم ولا سيما أخمص القدمين . وأبلغ أيضاً عن استمرار التعذيب النفسي وهو يشمل ممارسات مثل تمثيل الاعدام والتهديد بالاعتداء الجنسي على السجينات وقربيات المسجونين .

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك تلقى الممثل الخاص معلومات ، استناداً إلى تقارير صحيفية إيرانية رسمية ، تفيد بأنه يتم تطبيق عقوبات جسدية على الأشخاص المدنيين بارتكاب جرائم مختلفة مثل السرقة ومنع الكحول . وورد في جريدة "كيهان" في عددها الصادر في ١٠ نيسان /أبريل ١٩٨٨ أنه تم قطع أربعة أصابع من اليد اليمنى لمحمد رضا زندى ، وعمره ١٨ سنة ، بسبب السرقة . وورد في صحيفة "جمهوري اسلامي" في عددها الصادر في ٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٨ ما يفيد أيضاً قطع أربعة من أصابع سيد حسن تادرى . وتم الإبلاغ عن حالات مماثلة حصلت في مدينة شيراز وzechidan في ١٧يار /مايو ١٩٨٨ .

٣ - الحق في الحرية والأمن الشخصي

٢٦ - شملت معلومات تلقاها الممثل الخاص تفاصيل بما زعم من أن موظفاً إيرانياً يدعى داود كريمي أكد في ١٨ شباط /فبراير ١٩٨٨ أن ٩٠٠ شخص ، وصفهم هو بالانتقاماء إلى مجموعات متطرفة مناهضة للثورة ، كانوا في ذلك الوقت مودعين في سجون جمهورية إيران الإسلامية . وأفادت مصادر أخرى أن عدد المسجونين الأعضاء في مجموعات معارضة أو إسلامية . وأفادت مصادر أخرى أن عدد المسجونين البهائيين في سجون إيران معارضتهم يفوق ٢٠٠٠ شخص . وقد أشارت مصادر أخرى إلى أن الكثير من المتعاطفين معها كان أعلى من ذلك بكثير في يصل إلى ٢٠٠٠٠ شخص . وقيل إن الكثير من هؤلاء المسلمين اعتقلوا رغم انتسابهم إلى مذاهب لا تتناسب بالمرة ، مثل توزيع المنشورات أو المحفل ، أو لمجرد الاشتباكات بينهم يتعاطفون مع جماعات المعاشرة هذه . وأبلغ أيضاً أنه ما زال في السجن ١٥٢ شخصاً من أتباع المذهب البهائي ، وزعم أنه لا سبب لهذا سوى عقidiتهم الدينية .

٢٧ - وادعى أيضاً أنه ما زالت تطبق في إيران ممارسة اعتقال والدى الشخص المطلوب القبض عليه أو أفراد أمرته الآخرين . وكثيراً ما يحتجز الوالدان رغم كبر سنهم وسوء محتهما ، دون أية تهمة وبلا محاكمة .

- ٣٨ - وترد فيما يلي بعض الادعاءات المفصلة التي لفت إليها انتباه الممثل الخاص :

ذكرت ميديايسست ميرور "Mideast Mirror" في ٥ أيار/مايو ١٩٨٨ ، أن ٣٠٠ شخص من أعضاء حزب المعارضة الماركسي المحظوظ قانوناً ، حزب فدائیی خلق ، قد ألقى القبض عليهم في محافظة خراسان الشمالية الشرقية . وقيل انهم اتهموا بتلقي التدريب في بلد أجنبی لتنفيذ عمليات میاسیة وتتجسسیة وعسكریة . وذكر أن أحد المقبوض عليهم يدعی خالق احمدی وأنه أحد أعضاء حزب توده ، وقد احتجزته شرطة الامن عندما كان يعبر الحدود من افغانستان إلى إيران بزعم إقامة تحالف بين مجموعتين يسارتین متنافستین ٤

وذكر أن ستة أعضاء في "رابطة الدفاع عن حرية الامة الإيرانية وسيادتها" ، و "حركة الحرية" ، وهما مجموعتان من غير أنصار العند تدعوان إلى إنهاء حرب الخليج قد ألقى القبض عليهم في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٨ ، بواسطة الحرس الثوري . وذكر أن هؤلاء الأفراد هم د . على أردلان ، رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة الاولى المذكورة أعلاه ، ومحمد طانا مولی ، وحسين شاه حسينی ، وخسرو منصوریان ، وهاشم صباغیان ، وأحمد زارجاني . وذكر أن الاشخاص الستة قد قبض عليهم إثر تعميم رسالة مفتوحة تدعو لإنهاء الحرب مع العراق . وذكر أن بعضهم كبير في السن . ولم تعط معلومات عن مكان احتجازهم .

- ٣٩ - وتلقى الممثل الخاص كذلك رسالة تتصل بمواطن بريطاني اسمه روجر كوبير . وقيل ان هذا الشخص قبض عليه في طهران في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ولا يزال محتجزاً في سجن ایشن . وذكر انه اتهم بالتجسس وقدم إلى المحاكمة في اواخر عام ١٩٨٧ . و Zum أن أحداً لم يمثله من الناحية القانونية وأنه أدین وحكم عليه بالإعدام . ودعم كذلك أن صحة السيد كوبير آخذة في التدهور وأنه لا يجد العناية الطبية الملائمة ولا يسمح بزيارات القنصلية له . وعلم الممثل الخاص فيما بعد أن مبعوثاً بريطانياً خاصاً زار السيد كوبير عندما كان في زيارة لإيران .

- ٤٠ - علم الممثل الخاص كذلك من الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي أنه أحال إلى حکومة جمهورية إیران الاسلامية خمس حالات إختفاء رغم أنها حدثت في ١٩٨٧ . ولم يذكر حدوث حالات إختفاء في عام ١٩٨٨ .

٤ - المعلومات المتعلقة بحالة اتباع المذهب البهائي

٤١ - طبقاً للمعلومات التي تلقاها الممثل الخاص في إيران السياسات والاتجاهات العامة للسلطات الإيرانية تجاه إتباع المذهب البهائي لا تزال كما هي . وبالتالي زعم أن البهائيين لا يزالون محرومين من حقوقهم في ممارسة دينهم والاجتماع كطائفة وأن تكون لهم أماكن للعبادة وأن يقوموا على صيانة المؤسسات الادارية للمذهب البهائي . وطبع ذلك ، فقد اعترف بأن حملة الاضطهاد ضد البهائيين في إيران قد خفت حدة في النصف الأول من عام ١٩٨٨ . وزعم أن البهائيين لا يزالون يتعرضون لمختلف أشكال التمييز والاضطهاد . فلا يزالون محرومين من فرص التعليم العالي ، ويهدد تلاميذ المدارس البهائيون بالحرمان من فرص أداء الامتحانات مالم يتخلوا عن ديانتهم . ورغم ذلك فقد سمح لبعض الطلاب بالعودة إلى مدارسهم في الشهور الأخيرة .

٤٢ - وزعم أن البهائيين في إيران لا يزالون محرومين من العمل بالحكومة ومن المعاشات الحكومية وأنهم قد تلقوا تعليمات برد جميع المرتبات التي حصلوا عليها طوال فترة عملهم بالحكومة . وتلقى الممثل الخاص نسخاً من إعلانات صدرت في الصحيفة الرسمية الوطنية "إطلاعات" في ١٠ شباط/فبراير و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، مع ترجمة لها بالفرنسية أو الانكليزية ، وتشير إلى أن شخصين حرما من الخدمة الحكومية بمدة دائمة نظراً لكونهما من أفراد "الطائفة البهائية الضالة" .

٤٣ - زعم أن حكومة جمهورية إيران الإسلامية توافق حملتها لحرمان البهائيين من فرص كسب عيشهم في القطاع الخاص . فقد حرّم المزارعون البهائيون من عضوية التعاونيات وأجبروا على ترك منازلهم بعد أن تعرّض العديد من المزارع البهائية إلى الحرائق والمصادرة . وزعم كذلك أن الحكومة قد صادرت العديد من ممتلكات البهائيين .

٤٤ - ولا تزال جميع الأماكن المقدمة البهائية تتعرض للتدمير والمصادرة كما لا يزال البهائيون محرومين من استخدام المقابر الخاصة بهم وغالباً ما يجدون معاوبة في دفن موتاهم . ولا يزال البهائيون في إيران محرومين من مقايدة البلاد .

٤٥ - وقبل تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، أفرج عن عدد من البهائيين من السجن ومن بينهم بعض الأعضاء البارزين من الطائفة البهائية كان قد قبض عليهم والسبب كما زعم هو انتقامهم المذهب ، كما خفت بعض الأحكام الصادرة بالسجن . وأطلق سراح ١٣ من البهائيين في تموز/ يوليه وحده من السجن ولم يبلغ عن حدوث اعتقالات جديدة منذ شباط/فبراير .

٤٦ - وتلقى الممثل الخاص مؤخراً الترجمة الانكليزية لثلاث رسائل رسمية وجهت إلى اتباع المذهب البهائي . وطبقاً لأحدى هذه الرسائل وهي بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ومقدمة عن مملحة التجارة في طهران . الفي دفتران من كوبونات التموين لخمسة أشخاص "بسبب انتهاء حامليهما إلى البهائية" . ووفقاً للرسالتين الأخريتين المؤرختين في ٢٨ و ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، والمقدمة عن المجلس المركزي للنقابات في مدينة بوروجان لم يكن في مقدور المجلس اصدار تراخيص تجارية لشخصين بسبب ارتباطهما بالطائفة البهائية" .

جيم - معلومات جديدة اضافية تتعلق بانتهاكات
مزعومة للحق في الحياة

٤٧ - طبقاً لمعلومات تلقاها الممثل الخاص في ١١يلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، فقد أعدم عدد كبير من السجناء من أعضاء مجموعات المعارضة في شهر تموز/ يوليه وآب/اغسطس وأوائل ١١يلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وزعم أن معظم الذين تم اعدامهم أعضاء في منظمة مجاهدي الشعب إلا أنه ذكر كذلك أن ٢٠ شخصاً من مؤيدي مجموعات المعارضة الأخرى ، مثل حزب تسودة ومنظمة فدائی الشعب الايرانية (الأغلبية) ، قد أعدموا .

٤٨ - ذكر كذلك أنه بعد الفارة التي شنتها في إيران من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/ يوليه ١٩٨٨ ، المجموعة المعروفة باسم "جيش التحرير الوطني" ، فقد شق علينا في مدن كانفافار وباختران وإسلام آباد الغرب ، في غرب إيران ، بالقرب من مكان الفارة ، الأعضاء المزعومون في منظمة مجاهدي الشعب أو المتعاونون المزعومون مع هذه المنظمة التي قيل بارتباطها مع جيش التحرير الوطني ، ومن هؤلاء عدد غير معروف من السجناء كانوا يمضون فترات سجن مختلفة . وفضلاً عن ذلك فقد زعم أن حوالي ٨٠ عضواً من منظمة مجاهدي الشعب وأغلبهم من السجناء أو السجناء السابقين ، قد أعدموا في أوائل آب/اغسطس ١٩٨٨ ، في مدن مشهد وكermanشاه وأراك وفارامين وفي سجون ايغرين وشيراز وملاير ؛ وذكر أن بعضهم قد شنق في مكان عام . وقيل إن اثنين من السجناء السابقين الذين زعم أنهما أعدما في أراك مؤخراً هما محمد حمزه لويان وحسين نمدار . وزعم كذلك أن حكم الإعدام قد صدق عليه ضد ٥٥ سجينًا سياسياً ينتظرون في الوقت الحالي تنفيذ الحكم .

٤٩ - وذكر أن رئيس القضاة الايراني قد أعلن في ٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، أن "الهيئة القضائية تتعرض لضغط قوي جداً من الرأي العام الذي يتتسائل عن السبب الذي يجعلنا

نقدمهم (أ) أعضاء منظمة مجاهدي الشعب إلى المحاكمة ولماذا يسجن بعضهم ولمـاذا لا يعدموـن جميعـهم ... فالناس يقولـون أنه ينبغي إعدامـهم جميعـا بلا استثنـاء". وذكر أن رئيسـ القضاـة أضاف أنه ينبغي إعدامـ المزيد من أعضـاء تلكـ المنظـمة ولا يـنبغي لهمـ أن يستـفـيدـوا من أيـ عـفو . "إنـ منـ حـسـنـ الـحـظـ أنـ كـثـيرـاـ منـ الـذـينـ قـاتـلـواـ فيـ صـفـوفـ جـيـشـ التـحرـيرـ الوـطـنـيـ قدـ قـتـلـواـ فـقـدـ أـغـنـانـاـ ذـلـكـ عـنـ إـعـدـادـ الـأـورـاقـ لـإـعـدـامـهـمـ" (نشرـ فيـ إـطـلاـعـاتـ فيـ ٦ـ آـبـ /ـ أغـسـطـسـ ١٩٨٨ـ) . وـذـكـرـ كـذـلـكـ أنـ الـحـكـوـمـةـ طـلـبـتـ مـنـ الـمـحاـكـمـ الشـوـرـيـةـ أنـ تـكـوـنـ أـكـثـرـ تـشـدـداـ فـيـ مـحاـكـمـةـ مـجـمـوعـاتـ "ـالـمـسـلـحـينـ وـالـمـلـحـدـينـ" .

٥٠ - وـذـكـرـ أـنـ مـهـرـدـادـ فـرجـدـ ، بـيـزـعـمـ أـنـهـ عـضـوـ فـيـ الـلـجـنـةـ الـمـركـزـيةـ لـحـزـبـ تـوـدـةـ ، قـدـ أـلـقـيـ القـبـيـفـ عـلـيـهـ فـيـ نـيـسـانـ /ـ آـبـرـيلـ ١٩٨٣ـ ، وـلـاـ يـزالـ ، كـمـاـ زـعـمـ ، مـحـتـجـزاـ مـنـذـ ذـلـكـ الـعـيـنـ فـيـ سـجـنـ أـيـغـيـنـ دـوـنـ إـتـهـامـ أـوـ مـحـاكـمـةـ ، وـقـدـ اـخـطـرـ فـيـ ٢٦ـ آـبـ /ـ أغـسـطـسـ ١٩٨٨ـ ، بـأـنـ يـكـتـبـ وـصـيـتـهـ .

٥١ - وـذـكـرـ أـيـضاـ أـنـ الـزـيـارـاتـ العـائـلـيـةـ قدـ اـوـقـتـ عـنـ السـجـنـاءـ السـيـاسـيـيـنـ فـيـ سـجـنـ أـيـغـيـنـ فـيـ طـهـرـانـ وـفـيـ السـجـونـ الـأـخـرـيـ مـنـذـ آـبـ /ـ أغـسـطـسـ ١٩٨٨ـ .

رابعاً - دراسة الآراء التي أعربت عنها مؤخراً حكومة جمهورية إيران الإسلامية

٥٢ - قـدـمـ السـيـدـ سـيـروـيـ نـصـيـريـ المـمـثـلـ الدـائـمـ لـجـمـهـورـيـةـ إـيـرـانـ الـإـلـامـيـةـ لـدىـ مـكـتبـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ بـجـنـيـفـ فـيـ الـبـيـانـاتـ الـتـيـ أـدـلـىـ بـهـاـ فـيـ ٩ـ وـ ١٠ـ آـذـارـ /ـ مـارـسـ ١٩٨٨ـ ، أـمـامـ لـجـنـةـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ ، فـيـ سـيـاقـ مـنـاقـشـةـ التـقـرـيرـ النـهـاـيـيـ لـلـمـمـثـلـ الـخـاصـ ، عـدـدـاـ مـنـ الـتـعـلـيقـاتـ وـالـأـرـاءـ الـمـهـمـةـ . وـيـبـدـوـ أـنـ بـعـضـهـاـ يـؤـكـدـ فـيـ اـتـجـاهـهـ أـنـ مـرـورـ الـوقـتـ وـالـمـمارـسةـ الـتـيـ اـضـطـلـعـ بـهـاـ الـمـمـثـلـ الـخـاصـ طـوـالـ السـنـوـاتـ الـقـلـيلـةـ الـمـاضـيـةـ رـبـماـ يـؤـديـانـ إـلـىـ زـيـادـةـ فـهـمـ الـمـشاـكـلـ الـتـيـ تـعـتـرـضـ تـنـفـيـذـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ فـيـ جـمـهـورـيـةـ إـيـرـانـ الـإـلـامـيـةـ .

٥٣ - وـيـمـكـنـ وـصفـ بـعـضـ النـقـاطـ الـوـارـدـةـ فـيـ تـلـكـ الـبـيـانـاتـ بـالـإـيجـابـيـةـ نـظـراـ لـمـسـاـهـمـتـهـاـ فـيـ تـنـفـيـذـ الـوـلـاـيـةـ . أـمـاـ الـبـعـضـ الـآـخـرـ فـرـيـمـاـ يـوـحـيـ بـأـنـ الـمـمـارـسـةـ لـمـ تـبـلـغـ بـعـدـ درـجـةـ النـفـعـ الـلـازـمـ لـكـيـ تـلـتـقـيـ موـاـقـدـ الـحـكـوـمـ الـإـيـرـانـيـةـ مـعـ مـطـالـبـ الـمـكـوـكـ الـدـولـيـةـ الـمـلـزـمـةـ . وـتـرـدـ فـيـمـاـ يـلـيـ درـاسـةـ مـختـمـرـةـ لـلـنـقـاطـ الرـئـيـسـيـةـ الـتـيـ وـرـدـتـ فـيـ بـيـانـاتـ الـمـمـثـلـ الدـائـمـ .

الف - مسألة السياسة في حقوق الإنسان

٥٤ - بدأ البيان الإيراني بموضوع ذي أهمية ، هو تطبيق مبادئ الانصاف والموضوعية وعدم الانتقائية . ويتعرض البيان إلى امكانية خفض المكونات السياسية إلى أدنى حد فيما يتعلق بحقوق الإنسان . ويبرر الممثل الخاص نفس الرأي القائل بوجوب الالتزام بمبادئ الانصاف والموضوعية وعدم الانتقائية . والممثل الخاص ، وإن كان يوافق على هذه المبادئ الثلاثة ، إلا أنه يرى أن مسألة نطاق هذه المبادئ ومضامينها وتفسيرها تتطلب باقية . وباختزال هذه المبادئ إلى معايير موحدة ، تصبح المشكلة أثبتت الوقائع والحالات التي يتعمّن تقييمها في ظل المعايير الدولية . والخلافة التي لا مفر منها هي أن محنة الأمور في هذا المجال تتصل بنوع المنطق الموضعي القائم على التفكير المحتمل لا على الحقيقة المطلقة .

٥٥ - ولخفض المكونات السياسية إلى حد القضاء عليها ، وهي مكونات أحياناً ما تسود المناقشات والأعمال في ميدان حقوق الإنسان ، فإن الاستبعاد الدقيق للأهداف السياسية ، من ناحية ، والالتزام الصارم بالمبادئ المعترف به عالمياً المتمثل في حماية الحقوق المتأصلة لجميع الناس ، بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي أو الجنس ، من ناحية أخرى ، استبعاد والتزام ضوريان . ومن المؤكد أن هذه الآمني ليست سهلة البلوغ لكنها يجب أن تكون حاضرة دائماً كمبرأة تنظيمي أساسية ، ضماناً لابقاء الآسأاءات أو الانحرافات في أدنى حدودها . و "السياسة" لها بعض تعبيرات لا تتناسب بطبعيتها مع حقوق الإنسان ، مثل التعبيرات الرامية إلى كسب ومواءمة السيطرة على الحكومات أو التنافس أو السعي من أجل السلطة ، على كل من الساحتين الوطنية والدولية . غير أن حقوق الإنسان تعبير عن نوع من "السياسة العامة" ، هي عبارة عن شهug عمل محدد يختار بين بدائل ، وخطة لها أهداف وإجراءات وفقاً للمكون الدولي المعتمدة .

باء - التوافق بين القانون الإسلامي والقانون الدولي

٥٦ - ذكر الممثل الدائم "أن جمهورية إيران الإسلامية ترحب بالشروع في مناقشة مسألة بالغة الأهمية ، هي مسألة التوافق بين القانون الإسلامي والقانون الدولي" ، وأعرب عن أمله في "أن تؤدي هذه المناقشة القيمة إلى تحليل شامل ودراسة مقارنة على نطاق أوسع" ، وأضاف قوله إن "قرار الممثل الخاص بالدخول في هذا الحوار قرار إيجابي ومثمر" . وأوضح السفير الإيراني أن أهمية هذه المسألة لا تعود إلى الخصائص

التي تتفق بها الحالة الراهنة في ايران بل انها "تهم جميع البلدان الاسلامية والمسلمين في جميع أنحاء العالم" . ونماذج في طريقة أن "الالتزام بالقانون الدولي واجب على جميع الدول" ، وكرر قوله ان "عرض التعاليم الاسلامية وتلقيها كانا محدودين جدا عند صياغة الاعلان والمعاهدين" . وخلص من ذلك الى ان "مما يتناهى واهداف اي نهج وحوار بناءين ان ينقلب المرء على عقبيه ويقول ببساطة "كان علينا ان نضع القانون ، وعليكم الادعاء" . وتبع هذه التعليلات قوله "وأكرر في الوقت نفسه انه لا ينفي اعتبار هذه المناقضة بما حال من الاحوال عقبة في سبيل التعمن في الحالة الحقيقية لحقوق الانسان في ايران . فالمماثل التي يشيرها الممثل الخاص يمكن مع ذلك النظر فيها من الوجهة العملية ، فلا تستعص على الحل اية عقدة تنشأ عن مسألة التوافق بين القانون الاسلامي والقانون الدولي . واؤكد ان ايران لا تتبع نهجا انتقائيا ازاء القانون الدولي" .

٥٧ - ويتضمن هذا البيان ثلاثة عناصر يمكن اعتبارها واعدة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات كل من الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان وهي (ا) على الرغم من المشاكل المتعلقة بمسألة التوافق بين القانون الاسلامي والقانون الدولي فان "المماثل التي يشيرها الممثل الخاص يمكن مع ذلك النظر فيها من الوجهة العملية" وذلك لانه لا تستعص على الحل اية عقدة تنشأ عن هذه القضية ؛ و (ب) ان مسألة التوافق ليست عقبة في سبيل التعمن في الحالة الحقيقية لحقوق الانسان في ايران ؛ (ج) "إن ایران لا تتبع نهجا انتقائيا ازاء القانون الدولي" .

جيم - التعاون من جانب حكومة جمهورية ايران الاسلامية

٥٨ - كررت الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان طلباتهما الملحة لتعاون الحكومة الايرانية تعاونا كاملا في الاجراءات التي يتبين انتمكن من فتح حالة حقوق الانسان في ايران . ووافق الممثل الدائم ، في بيان آخر القاء امام اللجنة يوم ١٠ اذار / مارس ١٩٨٨ ، على الرأي الذي مؤداه ان اجراءات الامم المتحدة بشأن حقوق الانسان اجراءات تعاونية اساسا في طابعها . وذكر ان "جمهورية ایران الاسلامية دخلت في حوار ايجابي وبناء مع الممثل الخاص على هذا الصعيد" . وهذه التحديدات تشتمل مع نهج الجدل وجود اختلاف في الاراء . ولو وجد اتفاقا تاما لكان الحوار خاليا من اية مادة ولكن مجرد عملية رسمية .

٥٩ - وأكد الممثل الخام الدور الخامس الذي يؤديه ذلك التعاون فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لولايته . وأعلن السفير الايراني أن "حكومة جمهورية ايران الاسلامية أعلنت مرة أخرى ، بقصد مسألة التعاون ، عن استعدادها للتعاون الكامل مع الممثل الخام" . غير أن تنفيذ هذا التأكيد المشجع تأجل بسبب عقبتين هما صياغة القرار الذي اتخذته اللجنة ومصدر بعض المعلومات التي تلقاها الممثل الخام . فقد ذكر الممثل الدائم فيما يتعلق بصياغة القرار ان "احدى المسؤوليات الرئيسية الباقية هي استخدام ممطليح "اقلية دينية" وصف البهائيين ، ووائل قائلًا "اننا ندعو مقدمي القرار لكي يوضحوا بالتحديد الاساس الذي انطلقوا منه فيما قرروه من استخدام ممطليح "اقلية" في وصف البهائيين" . وأشار البيان الايراني الى قرار مجلس الفقهاء الاسلامي ، وهو هيئة متفرعة عن منظمة المؤتمر الاسلامي . فقال إن المجلس "قرر أن البهائية لا تشكل دينًا" وذلك في دورته الرابعة المعقدة في جدة بالمملكة العربية السعودية . وكانت نقطة الاختلاف الأخرى مصدر بعض الادعاءات التي جمعها الممثل الخام . وأشار بالتحديد الى مجاهدي خلق ، وهي منظمة أكدت ، وفق ما جاء في صحيفة انترباشيونال هيرالد تريبيون في عددها الصادر في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ المشار اليه في البيان الايراني ، أنها قتلت عدة آلاف من الجنود الايرانيين وأمرت مئات الأفراد .

٦٠ - وتناول الممثل الخام هذه المسألة في تقريره النهائي الى اللجنة (E/CN.4/1988/24) ، الفقرات ٦٠ - ٦٥) . وتم آنذاك التمييز بين القناة التي تصل عبرها المعلومات الى الممثل الخام ، والادعاءات المتعلقة بحقوق الافراد . وبالاضافة الى ذلك ، تم التأكيد على أن أعضاء جميع المنظمات ، بما فيها المنظمات التي تقوم باعمال عنف ، منظمات مؤلفة من بشر يحق لهم بهذه الصفة التمتع بحقوق الانسان . ويجوز محاكمتهم وادانتهم ، ولكن لابد أن يجري ذلك في اطار معايير المحاكمة العادلة والضمانات الكاملة التي يحق لجميع البشر التمتع بها دون أي تمييز أو تفريق ؛ ويشمل ذلك حقهم المتأمل في لا يعاملوا معاملة سيئة ولا يعذبو اذا اعتقلوا او حق معهم ومحاكمتهم دون اساءة معاملتهم معهم او حوكموا . وأيا كانت قناعة او مصدر المعلومات ، لا يمكن للممثل الخام ان يتغافل تقارير انتهاكات حقوق الانسان بسبب مصدرها وحده . وتتمكن احدى المسؤوليات الرئيسية في الممارسة الراهنة في عدم وجود ردود فعلية من الحكومة الايرانية .

دال - اطلاق سراح السجناء

٦١ - تضمن بيان السفير الايراني فقرة أخرى جديرة بأن يلفت إليها انتباه الجهات ذات الصلة في الأمم المتحدة وهي "أن السياسة والتنمية الراسختين لحكومة جمهورية ايران الإسلامية تتجهان نحو اطلاق سراح جميع السجناء ماداموا لا يعودون إلى اقتراف أعمال العنف والاجرام". ووأمثل كلامه قائلاً ان التجربة ليست مشجعة حتى الان لأن نسبة من السجناء المطلق سراحهم عادوا إلى اقتراف أعمال العنف . ولم تُعط أرقام معينة .

٦٢ - ويجوز فهم البيان على أساس أنه يشير إلى امكانية اطلاق سراح المزيد من السجناء اذا نشأت حالة مواتية . وأقترح لهذا الفرض أن يتعاون مقدمو قرارات الأمم المتحدة مع ممثلي الحكومة الإيرانية . وتم الاعراب عن ذلك في خاتمة ذلك الجزء من البيان حيث ورد أن الحكومة الإيرانية "تتطلع إلى هذا التعاون سواء كان ذلك على أساس مباشر أو عن طريق الممثل الخاص" .

هاء - الردود المفصلة على الادعاءات

٦٣ - تضمن البيان قيد النظر وعدا صريحاً بتقديم رد مفصل على الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان . وجاء ذلك في العبارات التالية : "اما فيما يتعلق بقوائم الأسماء التي قدمها الممثل الخاص ، أود اضافة أن التقرير النهائي للسيد غاليندو بوهيل ورد في أوائل شباط/فبراير . ويجري اعداد رد أكثر تفصيلاً ، وسيحال إلى اللجنة فور الانتهاء من وضعه" .

خامساً - ملاحظات عامة

٦٤ - توأم خلال الفترة المستعرضة تلقي ادعاءات مفصلة ، شفوية وكتابياً على حد سواء ، عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية ايران الإسلامية . وقدم هذه الادعاءات ايرانيون فروا من بلدتهم خلال السنوات القليلة الماضية وكذلك منظمات غير حكومية ومصادر مستقلة أخرى . وأحيلت إلى الحكومة الإيرانية ، عن طريق القنوات الرسمية ، قوائم جديدة بحالات انتهاك مزعومة لحقوق الإنسان .

٦٥ - وجدير باللاحظة أن جمع المعلومات من مصادر مباشرة فيما يتعلق بحالات حقوق الإنسان في البلد يشكل صعوبات معينة بسبب الظروف التي يغادر فيها البلد من يمكنهم

تقديم المعلومات وظروف وصول هؤلاء الى البلدان الأخرى ، والفترات الزمنية التي تفصل بين رحيلهم وزمن ابلاغ الممثل الخاص بتجاربهم .

٦٦ - ويمكن تصنيف الحالات التي أبلغت بها الحكومة الإيرانية الى الفئات التالية : الحق في الحياة ، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والحق في الحرية والأمن الشخصي ، والحق في محاكمة عادلة ، والحق في حرية الفكر والضمير والدين . ولم تصل في الفترة قيد النظر ، أية ادعاءات تتصل بفئات أخرى .

٦٧ - ويشارط الممثل الخاص الحكومة الإيرانية رأيها بأنه ينبغي التمسك بمبادئ الانصاف والموضوعية وعدم الانتقائية فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، وأنه ينبغي تبذر استخدام الحماية الدولية لحقوق الإنسان لتحقيق مكاسب سياسية خاصة .

٦٨ - وان اعلان الحكومة الإيرانية الذي ذكرت فيه أنه يجري اعداد ردود أكثر تفصيلا على الحالات المقدمة اليها حتى الان وأنه سيعلن عن تلك الردود حالما تصبح جاهزة ، يستحق الذكر بوصفه تطورا ايجابيا . وتساهم احواله الردود الرسمية المفصلة في اضفاء التوازن على المعلومات التي تشكل أساس قرارات الهيئات المكلفة ببرمجة مدى توافق بعض الممارسات مع المكوّن الدولي . علاوة على ذلك ، فإنها تقدم دليلا اضافيا ملموسا على تزايد درجة تعاون الحكومة الإيرانية مع اجهزة الامم المتحدة المختصة .

٦٩ - استمر في عام ١٩٨٧ انخفاض عدد الانتهاكات المزعومة للحق في الحياة ، وذلك على غرار السنوات القليلة الماضية . ومع ذلك ، أعلن في تموز/يوليه وآب/اغسطس وايلول/سبتمبر ١٩٨٨ عن حمول زيادة في عدد حالات الاعدام ، وخاصة فيما يتعلق بالسجناء الاعضاء في شتى مجموعات المعارضة . و "تبصر حالات الاعدام هذه شعور المجتمع الدولي بالقلق ازاء عدم تمسك الحكومة الإيرانية تمسكا كاملا بالاحكام المتعلقة بالحق في الحياة والواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ويشارط الممثل الخاص القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعنى بحالات الاعدام بدون محاكمة والاعدام التعسفي الذي بعث في ٢٤ آب/اغسطس و ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ برقيتين الى وزير الخارجية الإيراني احال فيها اليه حالات تتعلق بانتهاكات مزعومة للحق في الحياة وأشار الى احكام المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي جمهورية ايران الاسلامية طرف فيه .

٧٠ - وقد اتفقت جميع المصادر التي قدمت معلومات الى الممثل الخاص ، سواء كانت من الافراد الايرانيين او منظمات غير حكومية او مصادر مستقلة أخرى ، في ادعاء استمرار شيوخ المعاملة والتعذيب الجسدي والنفسي ، في السجون الايرانية خامسة خلال الاستجواب ولكن أيضا بعد الاعتقال مباشرة وقبل الحكم النهائي وبعده .

٧١ - واتفقت تلك المصادر أيضا على تأكيد وجود اجراءات موجزة للغاية وغير رسمية وغير نظامية وعدم اعلام المدعى عليهم باتهامات محددة ، وانعدام المشورة القانونية ، وعدم وجود هيئة استئناف مناسبة وغير ذلك من الاعمال غير النظامية التي تنتهك المعايير الدولية المتعلقة بعدالة المحاكمات .

٧٢ - وفيما يتعلق بعدد السجناء السياسيين ، فان الارقام التي تعرف بها المصادر الايرانية الرسمية كافية وحدها لإشارة قلق حقيقي . ففي حين قام بعض أولئك المساجين بالفعل بأعمال عنف ، يدعى أن البعض الآخر اعتقلوا لمجرد تعاطفهم مع جماعات معارضة او انتقادهم للحالة السياسية الراهنة .

٧٣ - وفيما يتعلق بالظروف السائدة في السجون الايرانية ، مازال الممثل الخاص يتلقى أنباء تبعث على القلق يدعى فيها خاصة باكتظاظ السجون ، وبالافتقار الى الرعاية الطبية ، وبرداة الاغذية وعدم كفايتها ، وتردي الظروف الصحية الشديد . بالإضافة الى ذلك يشعر الممثل الخاص بالقلق ازاء ورود أنباء مفادها ان الزيارات العائلية للسجناء السياسيين في سجن ايفجين في طهران وفي بضعة مراكز اعتقال أخرى قد اوقفت منذ آب/أغسطس ١٩٨٨ .

٧٤ - وان ما يدعى من سوء معاملة السجناء وتعذيبهم ومن عدم وجود قواعد تكفل عدالة المحاكمة والخروج عن القواعد المعهود بها ، وكثرة السجناء السياسيين ورداءة الظروف السائدة في السجون الايرانية مازالت من دواعي القلق المشروع . ويتبيّن من دراسة قانون العقوبات الايراني ، الذي سيجري تناوله في التقرير النهائي الى لجنة حقوق الانسان ، انه لا يتفق تماما مع الاحكام المناسبة ذات الصلة بالمحاكمة العادلة الوارد بيانها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان (المواد ٧ - ١١) والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ٦ و ١٤ و ١٥) .

٧٥ - وان جميع الادعاءات المتعلقة بنظام السجون الايراني تستحق التحري الدقيق من قبل الحكومة . وينبغي التفكير في القضاء التام على هذه الممارسات على معيدي

التشريع والتنفيذ على السواء . إن الدستور الايراني يتضمن بالفعل حكما يمنع التعذيب ، ولكن يتجاهله بعض المسؤولين المكلفين بالتحقيقات وآمره السجون . وينبغي التأكيد على أهمية التحقيق الغوري في جميع الادعاءات المتعلقة بالاعمال غير النظامية المشار إليها أعلاه وكذلك على اجراءات الانتصاف بوصف كل ذلك جزءا من الجهود اللازمة للتوفيق بين النظام الجنائي الايراني ومتطلبات المكوّن الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان .

٦ - وفيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للحق في حرية الفكر والضمير والدين ، تلقى الممثل الخاص معلومات عن حالة الطائفة البهائية في جمهورية ايران الاسلامية ، التي يدعى أن أعضاءها ما زالوا يتعرضون للمضايقة لا لشيء إلا معتقداتهم . ومع ذلك ، فقد أفادت التقارير الأخيرة أن المضايقات التي يتعرض لها البهائيون قد انخفضت نوعا ما في الأشهر الأخيرة . ولم يبلغ منذ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، عن حدوث أية اعتقالات جديدة ، إلا أنه يقال أن ١٤٠ من أفراد هذه الطائفة ما زالوا في السجن . ولم ترد أية تقارير باعدامات جديدة . وبحلول تموز/يوليه ١٩٨٨ ، أطلق سراح عدد من البهائيين ومن ضمنهم بعض الشخصيات البارزة ، وبلغ العدد ١٣ في شهر تموز/يوليه وحده . وخففت الأحكام الصادرة ضد البعض الآخر . وسمح مؤخرا لبعض التلاميذ بالعودة الى المدارس .

٧ - وفي حين يتمثل الموقف الرسمي الايراني في أن البهائيين لا يظطهدون أبدا بسبب معتقدهم ، وأن الاشخاص المسجونين أو الذين نفذ عليهم حكم الاعدام انما عوقيوا لمشاركتهم في أنشطة هدامة ، فإن "الجماعة البهائية الدولية" تنكر بشدة هذه الاتهامات . وطبقا لهذه المنظمة غير الحكومية ، ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فإن البهائية دين عالمي مستقل لا يجوز لأفراده أن يشاركون في العمل السياسي المتحزب أو في أية أنشطة هدامة .

٨ - ورغم أنه لم يتتسن ، في الفترة قيد النظر ، بلوغ مستوى التعاون الكامل ، فقد وامتل الحكومة الايرانية أبدا استعدادها للزيادة التدريجية في تعاونها مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة . إلا أن الوعود بالتعاون الكامل كان مشروطا بحالتهما العقيبتين المشار اليهما في الفقرة ٥٩ أعلاه . ولذلك قد يكون من المستحب في المرحلة الراهنة تجديد النداء العاجل الى الحكومة الايرانية بأن تتعاون تعاونا كاملا مع الممثل الخاص بغية تسهيل التنفيذ التام للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان ، واحترام الالتزامات الواردة في العهدين الدوليين .

٧٩ - ولا تتضمن المعلومات الواردة من الحكومة الايرانية ، ومن الايرانيين الذين فروا مؤخرا من بلدهم ، ومن منظمات غير حكومية ومصادر مستقلة أخرى ، عناصر من شأنها أن تغير الرأي الذي أعرب عنه الممثل الخاص في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان . وقد أعرب الممثل الخاص عن اعتقاده أنه ما زالت تحدث أفعال في ايران لا تتفق مع المكوك الدولي التي تلتزم بها حكومة ذلك البلد . وقد وصل الممثل الخاص إلى قناعة معنوية بأن هناك أساسا من الصحة للمعلومات الواردة حتى الان ، وبالتالي بأنه ما زالت تحدث في ايران أفعال تستحق اهتمام الحكومة الكامل لتمحیح التجاوزات ومنع تكررها .

٨٠ - وفي ضوء ما سبق ، يبدو أن استمرار الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في جمهورية ايران الاسلامية ، ولاسيما ما تقول به التقارير الأخيرة من حدوث موجة جديدة من عمليات الاعدام في الفترة من تموز/يوليه الى ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، يكفي لتبصير القلق الدولي وتأكيد ضرورة استمرار الهيئات المختصة بالامم المتحدة في رصد الحالة في هذا البلد .
